وقائع المؤتمر العلمي الثامن
العراق 2050

في جامعة النهرين

بتاريخ 2025/04/20

قضايا سياسية

Political Issues

ملحق العدد ٨٠

E-ISSN: 2790-2404
P-ISSN: 2070-9250

العراق (2050)

وقائع المؤتمر الدولي الثامن

لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

الإشراف العام

أ.د. أسامة مرتضى السعيدي

إعداد وتحرير

م.د. محمد محي الجنابي

م.د. مصطفى صادق عواد

م.م. محمد مجيد حسين

م.م. زهراء كريم جاسم

مبرمج. رؤى عبد الحسين

لجان مؤتمر (العراق 2050)

المؤتمر الدولي الثامن لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

اولاً _ اللجنة التحضيرية :	
أ.د اسامة مرتضى باقر	عميد كلية العلوم السياسية
أ.د خضر عباس عطوان	رئيس قسم السياسة الدولية
أ.د علي حسين حميد	رئيس قسم الاستراتيجية
أ.د عباس سعدون رفعت	معاون العميد للشؤون الادارية
أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق	رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د سلمان علي حسين	مقرر قسم السياسة الدولية
أ.م.د حيدر زهير جاسم	معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
أ.م.د استبرق فاضل شعير	رئيس قسم النظم السياسية والسياسات العامة
أ.م.د سولاف مصحب مهدي	مسؤول شعبة ضمان الجودة والاداء الجامعي
م.د زيدون سلمان محمد	مسؤول شعبة الشؤون العلمية
م.د محمد محي محمد	مدير تحرير مجلة قضايا سياسية
م.د محمد حميد محمد	مقرر قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
م.د عبد الامير سليم عباس	أمين مجلس الكلية
م.د ايلاف نوفل احمد	مسؤول شعبة التسجيل
م.د.مصطفى صادق عواد	قسم النظم السياسية /مسؤول وحدة التوظيف والتأهيل
م.م مهدي علي وداعة	امانة مجلس الكلية

ثانياً _ اللجنة العلمية :		
أ.د قاسم محمد عبد	أ.د اسراء علاء الدين نوري	أ.م.د. احسان عدنان عبد الله
أ.د سلام عبد الجليل حسن	أ.د قاسم شعيب عباس	أ.م.د عصام اسعد محسن
أ.د احمد عبدالله ناهي	أ.د سهاد اسماعيل خليل	أ.م.د نسرين رياض شنشول
أ.د شيماء عادل فاضل	أ.د ياسر علي ابراهيم	أ.م.د زينب عبدالله منكاش
أ.د هشام حكمت عبد الستار	أ.د.إيضاح نعمان خزعل	أ.م.د ربا صاحب عبد مرزوق
أ.د عماد صلاح عبد الرزاق	أ.د علي حسين حميد /مقرر اللجنة	أ.م.د. صلاح مهدي هادي
أ.د محمد كريم كاظم	أ.د رياض مهدي عبد الكاظم	أ.م.د رواء طه درويش
أ.د هيثم كريم صيوان	أ.د صدام عبد الستار رشيد	أ.م.د محسن حساني ظاهر
أ.د وسن احسان عبد المنعم	أ.د. اخلاص قاسم نافل	أ.م.د همام خضير عبد مطلك
أ.د عامر هاشم عواد	أ.د فراس عبد الكريم محمد علي	ا.م.د. هناء جبوري محمد
أ.د كاظم علي مهدي	أ.د علي فارس حميد	أ.م.د ميثم حميد ناصر
ا.د.عبد العظيم جبر حافظ	أ.د الاء طالب خلف	ا.م.د.شيماء تركان صالح
أ.د احمد غالب محي	ا.د.مصطفى حسين عبد الرزاق	ا.م.د.سرى موفق جعفر
أ.د ارشد مزاحم مجبل	أ.م.د مصطفى فاروق مجيد	

ثالثاً _ اللجنة المالية :
م.م. خبيب منذر عباس / وحدة صندوق التعليم العالي / رئيساً
م.م.سعد رويس / قسم الاستراتيجية / عضواً
م.م. قمر ثامر جاسم / شعبة التدقيق / عضواً
إكرام فهمي اعجمي / مسؤولة شعبة الشؤون الادارية / عضواً

رابعاً _ اللجنة الاعلامية :
أ.م.د ندى عمران علي
م.د انمار علي ابراهيم
م.د سديف محمد كامل
م.م علي صباح محمد
م.م نشوان علاء حسين

خامساً _ لجنة الاستقبال :		
أ.د سعد محمد دخيل	م.م غفران جاسم جبر	م.م سجى فاضل عباس
أ.م.د رونق ناطق محمد	م.م سعد رويس	م.م. مصطفى ياسين طه
أ.م.د دنيا علي عبد الحسن	م.م نور مشتاق	م.م. محمد معن محسن
م.د شذى عبد الرضا عبد المجيد	م.م عبدالله محمد قاسم	م.م. هيثم عقيل محمود
م.د. علي محمد أمنيف	م.م نور سمير	سجاد محمد جاسم
م.د رفيف اياد	م.م مروة زياد طارق	عمر ثابت نعمان
م.د نبأ احسان شريف	م.م مفاز ابراهيم داوود	زينة سعد شمس الدين
م.د رنا احمد رجب	م.م نادية علي عبد الرضا	سرى عبد القادر خلف
م.د هناء رحيم زيدان	م.م قاسم محسن	نور الهدى عماد كاظم
م.م كاظم ناجي عبود	م.م عمار عايد كطوف	لينه ليث فارس
م.م صبا رشيد جبير	م.م هديل لطيف ياسر	رائد صبري حسن
م.م مها غافل حسين	م.م ميس محمود عداي	علي جابر محسن
م.م محمود جمال فتحي	م.م هدى عبد الحسين فياض	علي فاروق
م.م فرقان عبد حمود	م.م مها عباس فاضل	سيف سعد لعيبي
م.م نور هشام جليل	م.م عبد الرحمن محمد عيسى	علي محمد عواد
م.م علي عبد الرزاق شنشول	م.م تغريد رياض علي	م.م سجى فاضل عباس

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الشراكة العراقية – التركية ودورها في تعزيز التنمية والامن في العراق ا.د. ليلى عاشور حاجم الخزرجي م.م. سارة محمود غزال م.هند عدنان شراد	28_1
2	العلاقات العراقية-العربية: تحديات التأثير الإقليمي والتوازن في السياسة الخارجية أ.د: سالم مطر عبدالله	49_29
3	العراق وسياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي بعد عام 2003 الكويت انموذجا" دراسة في الافاق المستقبلية وتطويرها أ.د.صباح كريم رياح الفتلاوي د. فاطمة فرحان زغير الطليباوي	75_50
4	انعكاسات الاستقرار السياسي على تبني الطاقة المتجددة في العراق: دراسة مستقبلية أ.د. حازم صباح أحميد م.م. مصطفى أحمد حسين	95_76
5	دور الدبلوماسية الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمارات الاجنبية في ظل التحديات الراهنة أ.د.هيثم كريم صيوان أ.د.وسن احسان عبد المنعم	121_96
6	الشراكات الاقتصادية الدولية ودورها في الاستدامة المالية: العراق انموذجا أ.م.د. محمد عباس احمد التميمي	151_122
7	دور الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء اقتصاد مستدام للعراق 2050: تحليل السياسات والتحديات أ.م.د نسرين رياض شنشول م.م فيان فاروق محمدعلي	176_152
8	السياسة الخارجية العراقية : تحليل استراتيجي للمقاربات والقيود في مواجهة التحديات الإقليمية المتغيرة م.د. امنة علي سعيد م.د فراس عباس هاشم	193_177
9	قانون الاحوال الشخصية بين السيادة الوطنية والتزامات العراق الدولية د. حيدر حسن علي الكناني	211_194
10	ديناميكية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الإقليمية والعالمية : الفرص والتحديات م.د. فينوس غالب كامل	236_212
11	التحليل القانوني للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل تنظيم داعش في العراق د. لمى فاضل نايف	261_237
12	موقف العراق من القضية الفلسطينية في ظل عملية طوفان الاقصى واحداثها م.د مخلد ماجد احمد م.م هبه عبد السلام خطاب	278_262
13	تَحسين آلمُشاركة المدنية، وتَعزيز آلشَفافية في المُؤسساتِ الحُكوميةِ: إستراتيجياتٌ فَعالة وآلياتٌ مُستَدامةٌ للحُكمِ الرَشيدِ. م. سجى فتاح زيدان ذنون العباجي	300_279
14	دور القوة الناعمة في تعزيز السياسة الاقليمية العراقية م.م. الحسن جلال عبد الواحد محمد	316_301

15	التغيرات المناخية والتنمية المستدامة م.م ساره عبد زايري	339_317
16	تقييم تأثير المتغيرات المناخية على الموارد المائية والزراعية في العراق م.م شهد عماد حميد	362_340
17	مستقبل وظائف العلوم السياسية في ظل التحول الرقمي م.م. عبد الله محمد قاسم	376_363
18	مستقبل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق م.م علي ضياء ربيع	401_377
19	الأمن السيبراني العراقي: التحديات وسبل المواجهة م.م علي عبد المطلب صادق	418_402
20	السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية الراهنة دراسة في توازن المصالح وتعزيز العلاقات : تركيا أنموذجا م.م.عـــذراء محمـــد جـــابـــر م.م.عبـــاس قيس عبـــاس	442_419
21	الدبلوماسية العراقية في ظل الأزمات الإقليمية والعالمية: التحديات والفرص م.م. زمن محمد جبار	460_443
22	مستقبل الدور الاقليمي للعراق في معادلة التوازنات الجيوسياسية في المنطقة م.م علياء حميد خيون م.م روى غني سلمان	491_461
23	الاستبصار الاستراتيجي واثره في ادارة المصالح الوطنية العراقية في سياق المتغيرات الدولية م.م.فاطمة ميثم مصطفى	509_492
24	الجذور التاريخية للقضية الكردية في تركيا وأثرها في العلاقات مع العراق م.م. مروة سلمان حسن م.م. سارة عبد الكاظم جواد	535_510
25	السياسة الخارجية العراقية وديناميات البيئتين الإقليمية والدولية: دراسة في التأثير والتأثر م.م محمد معن محسن	564_536
26	الابتكار التكنولوجي ودوره في تعزيز التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية العراقية م. م. نور موفق عبد الغني م.م. نشوان علاء حسين	580_565
27	التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد العام 2014 م.م هبه حميد شمخي	607_581
28	التخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة لوزارة البيئة في العراق بعد عام 2003 م .م. ولاء علي فرحان	625_608
29	نحو مستقبل مستدام: دور ادارة سلاسل التجهيز الخضراء في تعزيز الأداء المستدام: دراسة تحليلية في شركة مصافي الوسط في الدورة م.م إخلاص جاسم رسن م.م يسرى ربيع فواز	650_626

العلاقات العراقية–العربية: تحديات التأثير الإقليمي والتوازن في السياسة الخارجية

Iraqi–Arab Relations: Challenges of Regional Influence and Balance in Foreign Policy

أ.د: سالم مطر عبدالله*
Prof. Dr. Salim Mutar Abdullah

• **الملخص:**

تأثر العراق، شأنه شأن دول المنطقة على الدوام بمحيطه الجيوسياسي وبعلاقاته الدولية، ومرَّ كسواه من الدول بتعدد أشكال المخاطر وتعدد مصادرها في ذات الوقت، وتداعيات ذلك على سياسته الخارجية بشكل عام. لذلك فإن تحديد مصادر التأثير في مضمون السياسة الخارجية، متعددة، ومتباينة بين الدول، وهي متعلقة بالداخل والخارج. ووفقاً لذلك يمكن دراسة موضوع العلاقات العراقية– العربية من منطلق البحث عن سبل تحقيق الاهداف ليكون العمل محصلة توظيف شروط الامكانيات بما يتناسب مع حقيقة الدور المطلوب على المستوى الاقليمي اولا، ومن ثم على المستوى الدولي ثانياً. استناداً على سؤال رئيس مفاده: كيف يمكن للعراق تحقيق توازن فعال في سياسته الخارجية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، بما يعزز من استقلاليته ويطور علاقاته مع الدول العربية؟ وللإجابة على ذلك توجب على الباحث توظيف المنهج التحليلي كأساس لهذا البحث، كما تمت الاستعانة بمنهج دراسة الحالة لفحص الحالات الواقعية والمعينة من العلاقات العراقية – العربية في فترات زمنية معينة تتناسب مع طبيعة البحث، وفق ثلاثة محاور هما: **الاول:** التحديات الإقليمية والدولية وتأثيراتها في السياسة الخارجية العراقية. اما الثاني: مواقف العراق في تحقيق التوازن بين السيادة الوطنية والضغوط الإقليمية. فيما تناول المحور الثالث: العراق والعلاقات العربية: تحديات التكامل والتعاون في ظل التحولات الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات العراقية– العربية، المحددات، التأثير الاقليمي، التوازن، السياسة الخارجية.

Abstract:

Iraq, like other countries in the region, has always been influenced by its geopolitical environment and international relations. It has experienced, like others, various forms of risks and multiple sources of threats simultaneously, and the repercussions of this on its foreign policy in general. Therefore, identifying the sources of influence on the content of foreign policy is diverse and varies between countries, and is related to both internal and external factors.

* كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل dr–salimalsabaawi2000@uomosul.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Accordingly, the study of Iraqi-Arab relations can be approached from the perspective of seeking ways to achieve objectives, making the work a result of utilizing the available conditions in a manner that aligns with the required role on the regional level first, and then on the international level second. This is based on the main question: How can Iraq achieve an effective balance in its foreign policy in the face of regional and international challenges, while enhancing its independence and developing its relations with Arab countries? To answer this, the researcher employed the analytical method as the foundation of this study, and also utilized the case study method to examine specific real-life instances of Iraqi-Arab relations during particular time periods, in line with the nature of the research. The study is structured around three main axes: the first axis addresses regional and international challenges and their impact on Iraq's foreign policy. The second axis focuses on Iraq’s positions in achieving a balance between national sovereignty and regional pressures. The third axis explores Iraq and Arab relations: challenges of integration and cooperation amid regional transformations.

Keywords: Iraqi-Arab Relations, Determinants, Regional Influence, Balance, Foreign Policy.

المقدمة:

تعد العلاقات العراقية – العربية من الموضوعات المحورية في دراسة السياسة الخارجية للعراق، إذ تتداخل فيها العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدد مسار العلاقات بين العراق والدول العربية. تشهد هذه العلاقات تحولات مستمرة بسبب التحديات الإقليمية والدولية التي يواجهها العراق، فضلاً عن التنافس بين القوى الإقليمية التي تؤثر بشكل مباشر في سياسته الخارجية. وبسبب بموقعه الجغرافي والتاريخي يواجه العراق، تحديات معقدة تتطلب توازناً دقيقاً في علاقاته مع الدول العربية والاقليمية، بما يضمن تحقيق مصالحه الاستراتيجية وحماية سيادته الوطنية.

تسهم عوامل عدة في تشكيل سياسة العراق الخارجية، أبرزها التفاعلات الإقليمية المتنوعة التي تشمل الدور الإيراني، التركي، والعلاقات مع دول الخليج، إلى جانب تأثيرات القوى الكبرى. هذه التفاعلات تجعل من الاهمية أن يتبنى العراق سياسة مرنة تسعى إلى موازنة مصالحه الوطنية مع التحديات والتوجهات الإقليمية والدولية، مع التركيز على الحفاظ على استقراره الداخلي. كما أن العراق يسعى إلى تعزيز علاقاته مع محيطه العربي في ظل واقع سياسي واقتصادي متغير في المنطقة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تقتضي دراسة العلاقات العراقية – العربية فهماً معمقاً للعوامل المؤثرة في هذه العلاقات، وتحديد آليات العراق في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية، مع التركيز على كيفية تحقيق التوازن بين التأثيرات الإقليمية والسياسات الخارجية التي تساهم في تعزيز مكانة العراق على الساحة العربية والدولية.

اهمية البحث: يساهم البحث في تقديم تحليل لتحديات الإقليمية والدولية التي تؤثر في السياسة الخارجية العراقية، مما يساعد على فهم كيفية تعامل العراق مع القوى الكبرى والدول الإقليمية. كما يسعى البحث إلى استكشاف الآليات التي يعتمدها العراق لتحقيق توازن في سياسته الخارجية بين مصالحه الوطنية والتأثيرات الإقليمية، بما يعزز من استقراره السياسي والاقتصادي. فضلاً عن ان البحث يقدم إطاراً تحليلياً يعزز من فهم التوازنات الإقليمية والدولية في السياسة الخارجية العراقية، ما يفتح المجال لدراسات مستقبلية تهدف إلى تحسين الأداء الدبلوماسي للعراق.

اهداف البحث: يهدف البحث إلى دراسة التأثيرات الإقليمية والدولية التي تساهم في تشكيل السياسة الخارجية العراقية، مع التركيز على التفاعلات مع القوى الإقليمية الكبرى والدول العربية. كما يسعى البحث إلى فهم الآليات التي يتبعها العراق لتحقيق توازن بين مصالحه الوطنية والتأثيرات الإقليمية، بما يساهم في تعزيز استقلاليته السياسية وضمان استقراره. كذلك يهدف البحث إلى استكشاف استراتيجيات تعميق العلاقات العراقية مع الدول العربية، من خلال تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي وتوسيع مجالات التنسيق المشترك.

مشكلة البحث: تواجه السياسة الخارجية العراقية تحديات كبيرة نتيجة للضغوط الإقليمية والدولية المتزايدة، إذ يتعين على العراق الموازنة بين مصالحه الوطنية وتأثيرات القوى الإقليمية الكبرى. في ظل هذه التحديات، يسعى العراق إلى تحقيق استقلالية في قراراته السياسية وتعزيز علاقاته مع الدول العربية بما يضمن استقراره وأمنه. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة كيفية تعامل العراق مع هذه التحديات لتحقيق توازن في سياسته الخارجية يعزز من مكانته الإقليمية والدولية. في ضوء ذلك يمكن صياغة المشكلة البحثية في السؤال الرئيس التالي: كيف يمكن للعراق تحقيق توازن فعال في سياسته الخارجية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، بما يعزز من استقلاليته ويطور علاقاته مع الدول العربية؟ ولتعزيز فهم ادق لفهم حيثيات البحث فهو يجيب على مجموعة من الأسئلة الفرعية المتعلقة بالسؤال الرئيس للمشكلة البحثية، اهمها:

1- ما أبرز التحديات الإقليمية والدولية التي تؤثر في السياسة الخارجية العراقية؟

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2- كيف يؤثر التنافس بين القوى الإقليمية الكبرى في قدرة العراق في تحقيق توازن في علاقاته مع الدول العربية؟

3- ما الاستراتيجيات التي يمكن أن يعتمدها العراق لتعزيز استقلالية سياسته الخارجية في ظل هذه التحديات؟

4- كيف يمكن للعراق أن يعزز علاقاته مع الدول العربية ويحقق مصالحه الاستراتيجية في إطار التوازنات الإقليمية القائمة؟

فرضية البحث: يحاول البحث التحقق من الفرضية التالية "ان تعامل العراق بشكل متوازن مع التحديات الإقليمية والدولية يؤثر بشكل مباشر في استقلالية سياسته الخارجية، مما يسهم في تعزيز علاقاته مع الدول العربية وتطوير دوره الإقليمي".

منهج البحث: تتطلب دراسة العلاقات العراقية – العربية في ظل التحديات الإقليمية والدولية تبني منهجية بحثية تتيح تحليل الأبعاد المختلفة لهذا الموضوع المعقد. فالعلاقات بين العراق والدول العربية تتسم بتعدد الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تتأثر بالتحولات الجيوسياسية والضغوط الخارجية التي يتعرض لها العراق. ومن هنا، يتطلب الأمر دراسة متعمقة تُراعي تداخل العوامل الداخلية والخارجية، بما يعكس تأثيرات هذه العلاقات في استقرار العراق ودوره في النظام الإقليمي.

ولتقديم تحليل شامل وموضوعي، تم استخدام المنهج التحليلي الذي يسهم في فهم كيفية تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية في السياسة الخارجية العراقية. هذا المنهج يوفر أداة لفحص العلاقات بين العراق والدول العربية ضمن سياقات متعددة، مما يسمح بتحديد التحديات التي تواجه العراق في محيطه الإقليمي. فضلاً عن ذلك، يتيح منهج دراسة الحالة فحص الحالات الواقعية والمعينة من العلاقات العراقية – العربية في فترات زمنية معينة، مما يساعد على تقديم تحليل حول كيفية استجابة العراق لتلك التحديات في سياقات تاريخية وجغرافية محددة. ومن خلال الدمج بين هذين المنهجين، يمكن تقديم رؤية متكاملة تجمع بين التحليل العام والتفسير الواقعي للعلاقات العراقية – العربية في سياقها الإقليمي والدولي.

حدود البحث: بناءً على طبيعة الموضوع المتناول بالدراسة والتحليل فقد ارتأى الباحث معالجة الموضوع من الناحية الزمانية التي حددت بالمرحلة التالية لاحتلال العراق وتحديداً منذ عام 2006، عند تشكيل "حكومة الوحدة الوطنية". أما المجال المكاني فيختص بالدول العربية ودول جوار العراق غير العربية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تقسيم البحث: استناداً على ما طرحته المشكلة البحثية من تساؤلات وفي سبيل التحقق من فريضة البحث تم تقسيم الى ثلاثة محاور فضلاً عن مقدمة وخاتمة والاستنتاجات، وعلى النحو التالي:

المحور الاول، يناقش التحديات الإقليمية والدولية وتأثيراتها في السياسة الخارجية العراقية. فيما تناول المحور الثاني، مواقف العراق في تحقيق التوازن بين السيادة الوطنية والضغوط الإقليمية. وجاء المحور الثالث ليستكشف موضوعة العراق والعلاقات العربية: تحديات التكامل والتعاون في ظل التحولات الإقليمية.

أولاً: التحديات الإقليمية والدولية وتأثيراتها في السياسة الخارجية العراقية

يناقش هذا المحور التغيرات في البيئة الإقليمية والدولية التي تؤثر بشكل مباشر في العراق، بما في ذلك التحولات الجيوسياسية، والتحديات الأمنية والاقتصادية التي تفرضها القوى الكبرى والتكتلات الإقليمية، مع تحليل انعكاسات هذه التحديات على توجهات العراق الخارجية وأولويات سياسته.

1- التحديات الاقليمية:

شكل العام 2003، حدث وتحول خطير في العراق هو تغير النظام السياسي على أثر الاحتلال الامريكي له، وما رافقه من تغيير في اهداف ومبادئ سياسته الخارجية والذي ادخل المنطقة في استحقاقات سياسية جديدة وضعت دولها امام تحديات الاستيعاب والتكيف السياسي مع الواقع الجديد، فالسمات التي قام عليها النظام السياسي الجديد في العراق طابع مغاير تماماً لما سبقها للنظام السابق، فقد شكلت هذه السمات مضامين رؤية سياسية مختلفة مع انظمة اقليمية في سدة الحكم ولمدة طويلة.

وازاء هذا الواقع الجديد انقسمت البيئة الإقليمية للعراق على قسمين الأول: البيئة الإقليمية العربية وهي دول الخليج العربي وسوريا والأردن، والثاني البيئة الإقليمية غير العربية: تركيا وايران.

أتسم الموقف العربي حيال التحول السياسي في العراق عام 2003، بالسلبية والحذر، فقد كانت الدبلوماسية العربية ترقب دون تحرك رغم محاولات الدبلوماسية العراقية جذب الدعم العربي وتكثيف الحضور الدبلوماسي العربي في العراق، إذ بدأت الولايات المتحدة الامريكية في البحث عن حلفاء جدد في المنطقة من أجل تمكينها في أنجاح أجندتها الخاصة بالعراق.

كان الاحتلال الاميركي وما نتج عنه من فراغ – بعد قرار حل مؤسسات الدولة– أمني وسياسات خاطئة، قد أسهمت في التدخل الاقليمي الذي جاء واضحاً وبادياً ويأخذ مدياته، إذ رأت الاطراف الاقليمية في حالة الفراغ والفوضى التي خلفها الاحتلال الاميركي، الفرصة المؤاتية للتدخل وتوطيد حضورها

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ومصالحها، والتغلغل في كل مناحي الحياة العراقية فلقد كان "تحويل التعددية الاجتماعية إلى طائفية سياسية هو من نتائج التدخل الاميركي في العراق وضرب الدولة، وفرض تنظيم السكان سياسياً على أساس طائفي، وهو ما جعل الديمقراطية أداة في تطييف الدولة، واعتماد المحاصصة وتوزيع المناصب وتصنيف المواطنين على أسس طائفية، وليس كأفراد، كل هذه السياسة دفعت الاطراف الخارجية للتدخل والاستفادة من الوضع القائم، وتوطيد سلطتها ونفوذها داخل الدولة العراقية[1].

وقد أدى التغيير السياسي بروز مفاهيم سياسية جديدة لم يكن لها سابق معلن مثل مفهوم الديمقراطية التوافقية والمحاصصة والتوازن السياسي، وجدلية الصراع الطائفي والقومي والعرقي في بناء الدولة وكانت من المواضيع التي ظهرت جنباً إلى جنب تلك المفاهيم واصبحت أحد العقد والاشكاليات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي[2].

ما يلحظ على السياسة الخارجية العراقية أنها أصبحت محكومة بجملة عوامل داخلية وخارجية، وهذه العوامل تتفاعل مع بعضها البعض، وما يدور حولها من حيث التفاعل مع الأحداث والتغير حسب طبيعة هذه الأحداث، ففيما يتعلق بالمستوى الخارجي فهناك بعض المشاكل التي قد تكون ثابتة نتيجة التباينات التكوينية للنظم السياسية وللقيادات السياسية وطبيعة الفاعلين في الدول الاقليمية، وهناك الصراع الايديولوجي والسياسي الدائر بين القوى الإقليمية، بعد عام 2003، والذي حول العراق الى ساحة تقاطع وتنافس المصالح الاقليمية مما انعكست مخرجات هذا التنافس والصراع على الجغرافية العراقية حيال علاقته الخارجية[3].

فضلاً عن ذلك عملت الدول الاقليمية كأي دولة تبحث عن مصالحها الحيوية، على توظيف الأحداث التالية لصالحها، بداية من سقوط النظام، وحالة الفوضى والاضطراب التي لحقت بالبلاد، وصولاً لعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على ضبط الأمور وضعف معرفتها بتفاصيل وتعقيدات الخريطة السياسية والمذهبية العراقية، فساهمت هذه الأمور في تمدد القوى الاقليمية على الساحة العراقية.

([1]) رشيد الخيون، ضد الطائفية: العراق جدل ما بعد نيسان 2003، (بيروت: مدارك للنشر والتوزيع، 2011)، ص 305.

[2] () عباس جواد صيوان، العوامل السوسيولوجية وأثرها في صنع القرار السياسي: العراق بعد عام 2003 إنموذجاً، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2019)، ص 167.

[3] كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، العدد 44، (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2010)، ص 8.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بدا هذا التأثير في الواقع يتجلى في معظم الملامح الرئيسة لما شكله الإخلال بتوازن القوى الاستراتيجي للمنطقة من منعطفات كبيرة في شكل التحالفات الإقليمية وأطرفها، المبني على أساس هدفين استراتيجيين هما: الهاجس الأمني المتبادل بين الحلفاء، والمصالح المشتركة بأشكالها كافة[1].

ومن هنا تتبع الدول الاقليمية استراتيجية للتحرك في الداخل العراقي، وذلك انطلاقاً من المصالح الضاغطة هناك، وتتبع هذه الاستراتيجية من طبيعة المصالح الاقليمية في العراق، والتي تتمثل في الحيلولة دون ظهور عراق جديد قد يشكل تهديداً سياسياً أو عسكرياً أو ايديولوجياً لهذه الدول.

وبصدد سياسة العراق الخارجية، على مستوى العلاقات البينية العربية – العربية وإرهاصاتها وسياسة المحاور الاقليمية، فإنه يشهد مرحلة إعادة تشكيل المشهد الخارجي في ظل بيئة إقليمية تشهد تطورات متنامية ومعقدة تعيشها المنطقة في سياقات غير متجانسة وغير متألفة من التفاعلات لإعادة توزيع مناطق النفوذ من جديد بطريقة تضمن مصالح الأطراف المتنافسة والمتصارعة في ضوء ما تفرضه المصالح الدولية والإقليمية. وخلق مناخ إقليمي متوتر وغير مستقر يسوده الصراع على المكانة الإقليمية وسباق التسلح والإطاحة بالحلفاء الإقليميين[2].

2- التحديات الدولية:

شكلت الأحداث في العراق بعد الاحتلال فرص حاسمة في بروز تحالفات اقليمية ودولية جديدة تتعارض مع الاهداف الامريكية، واستثمرت الدول المنافسة سياقات الفشل في حرب العراق، في مناطق أبعد، فروسيا والصين اللتان عارضتا الحرب، وساعدتا في منع أي قرار مؤيد من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كانتا من المستفيدين في النهاية، وإن كان ذلك بطرق مختلفة، لقد شاركوا مخاوف الولايات المتحدة بشأن العراق والاستقرار في الخليج، ولم يكونوا يميلون في ذلك الوقت إلى تشكيل معارضة قوية للتدخل الأمريكي لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية ومكانتهما الدولية ومع ذلك فقد استطاعوا تحقيق مكاسب مادية واستراتيجية من إبعاد أنفسهم عن الصراع وتداعياته اللاحقة، ونشأت فرص جديدة لهاتين القوتين وتطلعاتهما نحو التأثير العالمي، وتعظيم قدراتهما العسكرية والاقتصادية.

---

[1] احمد يوسف محمد عبدالنبي، تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 220 ، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ابريل/ نيسان 2020)، ص 17.

[2] علي فارس حميد، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014: فرص جديدة وتحديات مركبة، في مجموعة مؤلفين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص 155.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

فيما يتعلق بالصين كانت الفرصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اقتصادية في معظمها، وأصبحت المنطقة مركزاً لمبادرة الحزام والطريق الصينية الطموحة، والتي تم الكشف عنها في عام 2013، وبحلول عام 2020، أصبحت الصين شريكاً تجارياً رئيساً لدول المنطقة ومستورداً لنفط الشرق الأوسط، ولكنها كانت أيضاً في المرتبة الأولى في طليعة التعاون مع دول المنطقة مستغلة انشغال الولايات المتحدة الامريكية بالحرب التي كان لها تأثير واضح في الصين وشجعها على التفكير عالمياً؛ ودفعها نحو الابتعاد عن الانعزالية والتمتع بمزايا العضوية في مجتمع دولي موسع.

أما روسيا كانت الفرصة اقتصادية واستراتيجية وسياسية وفرتها الحرب على العراق، لإعادة تأسيس موطئ قدم إقليمي في هذه المنطقة، وبالأخص الدعم الدبلوماسي والسياسي والعسكري الذي قدمته روسيا للعراق وبعدها سوريا ثم ليبيا، وأصبح النفوذ الروسي متنامي في العالم العربي، اذ استغل الروس تراجع اندفاع الولايات المتحدة البقاء في العراق ومن ثم الانسحاب.

أما بريطانيا فتأثرت سلباً بسبب اسهامها مع الولايات المتحدة في غزو العراق، إذ قلل ايضاً من مكانتها وسمعتها العالمية وساعدت تلك الحرب على إبعادها عن الاتحاد الأوروبي، ومن ثم الاسهام في نتيجة التصويت على خروجها من الاتحاد الأوروبي، إذا كان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يتعلق جزئياً بقرار التدخل مع الولايات المتحدة في العراق، وبدون غطاء من الأمم المتحدة دون تحقيق أي اهداف في منطقة نفوذها السابقة، واصبحت بريطانيا قوة سياسية ضعيفة.

وانطلاقاً من أن السياسة الخارجية هي أداة الدولة في التكيف مع هذه البيئة من اجل الحفاظ على بقائها وتحقيق اهدافها، فإن تغيير هذه السياسة يكون نتيجة لتغيرات داخلية وخارجية تتطلب المواجهة والتكيف، وعادة فإن صانعي القرار يدركون هذه التغيرات وما تحمله من مخاطر داخلية أو خارجية ويسعون للتقليل من تكاليفها المحتملة وتنظيم المنافع والفرص المتوقعة منها من خلال العمل على إحداث التغيرات اللازمة على السياسة الخارجية[1].

كما للضغوط الناشئة عن سياسات ومواقف الدول الكبرى بشأن المنطقة ومستقبلها، شكلت محددات لسياسة العراق الخارجية واحدثت تأثيرات متعددة على صانع القرار وهو ما يؤكد حاجة العراق المستمرة إلى تحقيق التوازن في شبكة علاقاته الخارجية عربياً وإقليمياً ودولياً، بهدف تحقيق استقراره السياسي. فقد

[1] نقلاً عن: شمسة بوشنافة، التغير في السياسة الخارجية: دراسة نظرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 4، (الجزائر: جامعة باتنة 1، مخبر البحث/ الأمن في منطقة المتوسط، جانفي/ كانون الثاني 2013)، ص 230.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

أدى تراجع دور العراق اقليمياً الى اختلال بميزان القوى في المنطقة لصالح قوى اقليمية أخرى وفي مقدمتها "اسرائيل" وايران وتركيا.

مما تقدم يتضح ان العراق في سياسته الخارجية تجاه القوى الإقليمية وتحديداً تركيا وايران هو بلد متأثر وليس مُؤثر، فالظروف الأمنية التي مرَّ بها العراق والقضايا الاقليمية العالقة المرتبطة بالداخل العراقي جعلته مسرحاً لنفوذ هذه القوى وساحة لنفوذها ومطامعها.

وأما على المستوى الدولي فالأبعاد ترتبط وتتشابك بالأبعاد الإقليمية، وتعكس التفاعلات فيما بينها مدى تأثيرها في توجهات الدول الخارجية، فمع تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الدولي، أصبحت تصوراتها وسياستها تجاه منطقة الشرق الاوسط تسترعي اهتماماً استثنائياً، وهذا ما سعت إليه السياسة الأمريكية تجاه المنطقة من خلال إعادة تشكيلها وتفكيك نظامها الإقليمي، واعادة رسم الحدود السياسية والاقتصادية بين مكوناته. وكانت الخطوة الاولى هي احتلال العراق.

ثانياً: مواقف العراق في تحقيق التوازن بين السيادة الوطنية والضغوط الإقليمية

يركز هذا المحور على دراسة مواقف العراق السياسية في التعامل مع التحديات الإقليمية والدولية، مع تحليل كيفية الحفاظ على استقلالية قراره السياسي عبر التوازن بين متطلبات السيادة الوطنية والضغوط الناتجة عن علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية. كما يتم تناول سبل إدارة العراق لعلاقاته مع دول الجوار ومع القوى الإقليمية الكبرى مثل إيران وتركيا.

شكل العراق عبر التاريخ المعاصر عنصراً أساسياً في معادلة التوازن السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وذلك بحكم مقوماته الحضارية والتاريخية والروحية والمادية، لكن دخول القوات العراقية للكويت في عام 1990، كانت من اهم الاسباب التي ادت الى تراجع دور العراق وحضوره على الساحتين العربية والإقليمية، بعد أن كان يقدم نفسه عاملاً وازناً في الأمن الإقليمي[1]. ومن ثم جاء الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، ليخرجه بشكل كامل من معادلة التوازن في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط؛ إذ أدى هذا الاحتلال إلى تحول جذري في معادلة التوازن على الساحة الداخلية العراقية، ما أثار جدلاً كبيراً تجاه الهوية السياسية والثقافية العراقية، وبرز في هذا السياق دور الأكراد كهوية موازية أخرى في المنطقة رأت في كل هذه الظروف فرصة للاستقلال، ولا

[1] يونس الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الخليجي بعد الاحتلال، في العراق ومحيطه العربي في عالم متغير، (الموصل: جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، 2011)، ص 76.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

يمكن إنكار أن انهيار القوة المادية للعراق، لاسيما العسكرية والاقتصادية، قد أخرجه تماماً من حسابات توازن القوى في المنطقة.

تكتسب علاقات العراق الاقليمية ابعاداً إستراتيجية مهمة نابعة من طبيعة الاوضاع العامة في المنطقة وما ويترتب عليها من تداعيات على علاقات الاطراف الاقليمية وتحالفاتها وهيكلية التوازنات القائمة، فضلاً عن تأثير الأحداث السياسية في الساحة العراقية في مجمل تأثيراتها في سياسة العراق الخارجية وعلاقاته في اطارها الاقليمي. فهناك الكثير من التقاطعات التي قادت الى مواقف متعارضة تجاه الدول العربية، إذ أن هذا الخلل في الأداء السياسي الداخلي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار، كان له أثره الواضح في ضعف الأداء وتواضع التأثير في النشاط السياسي الخارجي. كما أن الخطاب السياسي تجاه البيئة العربية تحكمه طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. واذا ما ارتبكت هذه الأوضاع أو شابها القلق فان ذلك ينعكس في ارتباك الخطاب السياسي وضعف تاثيرة في المقابل[1].

فقد دخل العراق بعد عام 2003، مرحلة جديدة من علاقاته الخارجية، إذ شهدت هذه العلاقات تحسن مع عدد من الدول، وتراجعها مع دول أخرى، وحيث إن السياسة الخارجية تأتي ضمن إطار سلوكيات الدولة وأنشطتها الخارجية، في سعيها لتحقيق أهداف داخلية وخارجية، قصيرة المدى واستراتيجية طويلة المدى، فإن تعارض مصالح القوى السياسية المتصدرة للمشهد السياسي، لاسيما تلك المتأثرة بالقوى الخارجية المتنافسة على الهيمنة على العراق، أدت الى عدم التوازن في توجهات السياسة الخارجية، وعدم الاخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية المشتركة[2].

وبعد موجه التغييرات التي شهدتها الساحة العراقية وكذلك الساحة الاقليمية العربية وما رافق هذه التغييرات من تحولات اثرت بشكل فاعل في مسار العلاقات العراقية – العربية بصيغ متعددة، إذ برزت محددات جديدة تحرك العلاقات العراقية – العربية باتجاه التطور المنشود أو القطيعة والركود، أهمها طبيعة علاقات العراق مع إيران، فدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتوجس من علاقات العراق وايران، إذ لطالما وقعت المملكة العربية السعودية والكويت تحت تأثير القلق من العراق ومن ثم إيران، بينما كانت باقي دول الخليج تخشى من النفوذ الإيراني. ولهذا فإن أطر صياغة السياسات العراقية–

---

[1] حيدر علوان حسين, تداعيات الخطاب السياسي على السلم المجتمعي في العراق, مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية, مجلد 8, عدد خاص بالمؤتمر الدولي الاول لجامعة الانبار، (جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، 2018), ص 242.

[2] سالم مطر عبدالله، الرغبات والمحددات في صناعة السياسة الخارجية العراقية من منظور توازن المصالح، مجلة دراسات دولية، العدد 92، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2023)، ص 154.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

العربية وقضايا المنطقة، أخذت تضع المتغير الايراني في الحسبان، وتحاول أعادة ترتيب سياساتها وفق المعطيات الجديدة[1].

ومن الامور الاخرى التي زادت من ابتعاد العراق عن الدول العربية وغيابه عن معادلة التوازن في المنطقة، أن الدول العربية نفسها لم تكن لديها استراتيجية واضحة في التعامل معه، بل كان التوجس تجاهه وتجاه التحولات فيه، لاسيما فيما يتعلق بتجربته السياسية ومآلاتها هو عنوان الموقف العربي بشكل عام، فضلاً عن أن بعض الدول العربية تعاملت مع العراق لسنوات طويلة بعد 2003، بوصفه بلداً مُحتلاً، وبعضهم الآخر نظر إليه على أنه قضية أمريكية وشأن خاص بالولايات المتحدة، ما ترك فراغاً سياسياً استفادت منه الدول الاقليمية غير العربية "ايران وتركيا" وقامت ببناء نقاط ارتكازها على أسس أمنية وعسكرية.

وازاء هذا الموقف تجاه العراق سعت بعض الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003، للعمل مع المجتمع الدولي بغية استعادة مكانة الدولة العراقية وفي المقدمة منها منظمة الامم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة، انطلاقاً من تحقيق المصلحة الوطنية وهدف حماية الذات والأمن الوطني بوصفها المركز لكل تفاعلها في السياستين الداخلية والخارجية لأية وحدة سياسية[2].

كما يُعد متغير الارهاب العابر للحدود تحدياً يعصف باستقرار الدولة بشتى المجالات، وعاملاً ضاغطاً على صناع القرار، فقد عانى العراق بعد عام 2003، من هذا التحدي بشكل كبير، لاسيما وأن البيئة الاقليمية المجاورة له شهدت العديد من التفاعلات والتغييرات التي مثلت بيئة مؤاتية لتنامي الجماعات الإرهابية.

وعليه فقد شكل الارهاب قيداً كبيراً على حركة السياسة الخارجية العراقية، كما انه احد الاسباب الرئيسة لانضمام العراق الى بعض الاتفاقيات الامنية (الاقليمية والدولية)، المعنية بمكافحة الارهاب[3].

وقد مثلت مرحلة الحراك الشعبي في بعض الدول العربية نهاية عام 2010، وبداية 2011، فيما اطلق عليها تسمية "ثورات الربيع العربي" وما رافقها من فوضى سياسية واجتماعية، وعقائدية، فرصة

---

(1) محمد السعيد إدريس، مستقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي، وتداعيات الثورات العربية، (بيروت: المركز العربي للبحوث والدراسات، 3/ يناير/ 2015).

(2) صباح عباس، المدخل الى السياسة الخارجية: دراسة في السلوك السياسي الخارجي، (بغداد: مطبعة الكتاب، 2014)، ص 163.

(3) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، تأثير العامل الامني في السياسة الخارجية العراقية منذ عام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 25، (صلاح الدين: جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ايلول 2021)، ص238.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

لتنامي وتزايد فاعلية الجماعات المتطرفة، الذي شكل ضاغطاً جديداً على صانع القرار العراقي، لاسيما بعد سيطرت تنظيم "داعش" على مساحات واسعة من الاراضي السورية والعراقية. هذا التحدي المستجد أحدث ارباكاً في أهداف و(رغبات) صانع القرار السياسي العراقي من حيث ازاحة أهداف معينة واحلال أهداف جديدة للسياسة الخارجية العراقية –على سبيل المثال– احلال هدف عقد اتفاقيات جديدة مع الولايات المتحدة للمساعدة في التصدي لتنظيم "داعش" على حساب عقد اتفاقيات للتنمية مع دول اخرى.

فمقاربة أداء التوازن الإقليمي للعراق في المنطقة في ظل تفاعل مرتكزات الصراع بين محاور القوى الفاعلة، فرض على العراق الدخول بقوة في هذه التفاعلات لكن عبر آلية وسلوك مختلف عن السابق.

يتطلب التأثير العراقي في معادلة التوازن الاقليمي ايجاد حالة من الترابط الوظيفي بين الاطراف الفاعلة في المنطقة الاقليمية، فقد فرضت البيئة الأمنية الإقليمية ترابط احتمالات مستقبل العراق مع احتمالات مستقبل دول الجوار بشكل او بآخر، لتشارك الأقطاب الاقليمية في معادلة التوازن الإقليمي من اجل تعزيز مصالحها وتقوية مكانتها الدولية، ولا سيما في معادلة التوازن الدولي، واستناداً على ذلك عملت هذه الدول على صياغة إستراتيجيات لضمان التفوق والتقاطع الإقليمي، مما افقد الاستقرار الإقليمي والمحلي[1].

ثالثاً: علاقات العراق بين توازن المصالح والتحولات الاقليمية

يعنى هذا المحور بتحليل دور العراق في تعزيز علاقاته مع الدول العربية، مع دراسة التحديات التي تواجهه في هذا السياق، مثل الصراعات الإقليمية وتفاوت المصالح، فضلاً عن الفرص المتاحة لتعزيز التعاون العربي المشترك في مجالات الأمن والتنمية.

قد تختار الدول التصرف وفقاً لمجموعة من القواعد والمعايير التي تؤمن بها أو تدعي أنها تقف إلى جانبها أو تناصرها، أو لأنها مجبرة على التقيد بها؛ بيد أنها قد تقرر التخلي عن هذه القواعد والمعايير لأسباب كثيرة وذلك وفق ما يتطلبه تحقيق مصلحتها. مع ذلك، فإن الاكتفاء بسياسة تعتمد على ردود الفعل على ما يحدث في البيئة الدولية، فضلاً عن التباطؤ في تحسين السياسية الخارجية للبلاد لتتناسب مع البيئة الإقليمية والدولية الجديدة، من شأنه أن يعرض الدولة لحالة دائمة من التهديدات والمخاطر

(1) لطيف القصاب، سياسة العراق الخارجية والاحترام الاستراتيجي، (القاهرة: مركز المستقبل للدراسات 2011)، متاح على الرابط التالي: http://mcsr.net/about/aboutus.html

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اللامتناهية ويفقدها القدرة على التنبؤ بسلوكيات الفواعل المحيطة، كما يبقيها في حالة ارتهان لأعراض هذه التهديدات، ومن ثم تعطيل قدرتها على معالجتها بنيوياً.

ثمة أن هناك ضابطاً مشتركاً يحكم دلالة مفهوم السياسة الخارجية جنباً إلى جنب مع عنصر فن التعامل مع الدول الأخرى، وهذا الضابط المشترك هو أن هذا التعامل إنما يجري على مقتضى المصالح القومية، التي تعد بحق المحرك الأساسي الذي يقف خلف السياسات الخارجية للدول؛ فكلها دون استثناء إنما تمارس سياسة خارجية "غائية" مقصدها الرئيس هو حماية أو تحقيق مصالحها القومية، حتى وإن تفاوتت هذه المصالح القومية بصورة نسبية فيما بين وحدات السياسة الخارجية[1].

هناك مجموعة من القيود التي تعيق تطوير علاقات العراق مع دول الجوار الاقليمي، لاسيما الميراث من الخلافات والاشكالات الامنية التي تحد من التعاون مع بعض الدول، لذا فقد كانت التطلعات السياسية الخارجية الجديدة للدولة العراقية هي الحفاظ على مصالح العراق، وبناء صورة أيجابية لدى الدول العربية والاقليمية والعالم، قائمة على أساس محو الصورة السلبية قبل عام 2003، وأقناع المجتمع الدولي، لاسيما دول الجوار بجدوى قيام دولة عراقية قوية مبنية على اسس ديمقراطية وتقديم المساعدات الضرورية اللازمة له في محاربة الارهاب، والحصول على الاستثمارات الخارجية الاجنبية لإعادة اعمار العراق[2].

ثمة معطيات وتعقيدات اقليمية ودولية غير مواتية أسهمت في تقييد حركة الدبلوماسية العراقية تجاه الدول العربية، شكلت في مجملها محددات خارجية ضاغطة بشدة تعيق حرية التحرك الدبلوماسي العراقي، ناتجة عن تحفظ عربي على قبول العراق ضمن المجموعة العربية، أو قبول مشروط يجعل حركة الدبلوماسية العراقية مقيدة في هذا المحيط، مما أدى الى بطء كبير في عملية انتاج علاقات جديدة . وعلى صعيد العلاقات مع دول الجوار الاقليمي والدول العربية فإن المعوقات التي تعرقل الاندماج وتطبيع العلاقات تتمثل في تراكم الخلافات ومسبباتها والاشكالات الامنية، فضلاً عن ضعف القدرة على تصحيح او حتى تجاوز مواطن الخلل في العلاقات بسبب المعوقات الداخلية التي تؤثر في عملية صنع القرار

---

[1] خليل عبد المنعم مرعي، مراجعة الاتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 6، (الاسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، 2018)، ص 93 .

[2] عبد الامير محسن جبار الاسدي، نحو بناء أستراتيجية اقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، العددان (26 – 27)، (بغداد: كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2015)، ص 2.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

السياسي الخارجي والتي تتمثل في التقاطعات السياسية الداخلية ومواقف القوى السياسية الفاعلة من العلاقات العراقية – العربية مما يجعل التحرك العراقي في هذا المجال يمتاز بعدم التوازن بل الى التناقض في احيان كثيرة. كما ان الفاعل الامريكي يمثل التحدي الاكبر في اطار المحددات الخارجية فيما يتعلق بالعلاقات العراقية الاقليمية. إذ ان السياسة الامريكية في المنطقة وفي العراق لها تاثير كبير في تحديد ملامح سياسة العراق الخارجية ازاء بيئته العربية والمحيطة وبالمقابل ايضا فإن القرار السياسي العربي الخارجي تجاه العراق يتاثر بجانب كبير منه بطبيعة وشكل السياسة الامريكية في المنطقة وحسب المرحلة التي تمر بها علاقات الولايات المتحدة بالدول العربية ومتطلبات مصالحها بشكل عام[1].

على الرغم ما يكتنف السياسة الخارجية العراقية من التباس وضبابية نتيجة لمجموعة من العوامل والمسببات الداخلية والخارجية، لعل اهمها ما يتعلق بالقدرة على الفعل الخارجي المؤثر وقلة الخيارات، إلا ان التسليم باستمرار قصور قدرة العراق على بناء علاقات وروابط خارجية، وغياب الاتجاهات المستقبلية لسياسته الاقليمية تحديداً يعد خطأ كبيراً، إذ يمكن ان نؤشر وجود تغيير في سياسة العراق الاقليمية عبر ادراك هيكلية القوة وطبيعة الاداء العراقي الخارجي، لا سيما بعد التحول في القدرة على مواجهة التحديات الارهابية، والسعي الدؤوب نحو التقارب الواقعي من الدول الاقليمية ضمن توجه تحكمه المطالح العليا والحاجة المتبادلة، فضلاً عن الدور المقابل الذي اتجه نحو الانفتاح على العراق استجابه لادراك اهميته ومكانته في التحالفات وتوازنات القوى ضمن المعادلة الاقليمية الاخذة بالتشكل[2].

إن دراسة الأفضليات وفقاً لمقاربة الاختيار الاجتماعي تنطوي على ثلاث مراحل: فهم تشكيل تفضيلات الفواعل، والقيود المفروضة على الهياكل والخيارات المتخذة، ومن ثم ينبغي مراقبة اتساقها، وشدتها، وشرعيتها، وثباتها. فتصرفات الدولة ستكون غير مفهومة وتتجاوز التفسير. فالمعايير تحدد معاني وقواعد السياسة الخارجية، حين يتم عَد بعض الإجراءات سلوكاً سيئاً أو محظوراً في حين يتم تشجيع الإجراءات الأخرى على أنها سلوكيات جيدة[3].

---

[1] () خلود محمد خميس، السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠3 ، مجلة دراسات دولية، العدد 44، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2010)، ص- ص 85 – 87.

([2]) حيدر علي حسين، اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الاقليمية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 61، (بغداد: الجامعة المستصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2018)، ص 2.

([3]) Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p73.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ويدعي المدافعون عن هذه المقاربة أن معظم الدول تقيدها أكثر من مجرد العوامل المادية، مثل توازن القوى، وأن القواعد والممارسات الدولية هي المفتاح لتفسير خيارات السياسة الخارجية.

وقد تختار الدول التصرف وفقاً لمجموعة من القواعد والمعايير التي تؤمن بها أو تدعي أنها تقف إلى جانبها أو تناصرها، أو لأنها مجبرة على التقيد بها؛ بيد أنها قد تقرر التخلي عن هذه القواعد والمعايير لأسباب كثيرة وذلك وفق ما يتطلبه تحقيق مصلحتها.

مع ذلك، فإن الاكتفاء بسياسة تعتمد على ردود الفعل على ما يحدث في البيئة الدولية، فضلاً عن التباطؤ في تحسين السياسية الخارجية للبلاد لتتناسب مع البيئة الإقليمية والدولية الجديدة، من شأنه أن يعرض الدولة لحالة دائمة من التهديدات والمخاطر اللامتناهية ويفقدها القدرة على التنبؤ بسلوكيات الفواعل المحيطة، كما يبقيها في حالة ارتهان لأعراض هذه التهديدات، ومن ثم تعطيل قدرتها على معالجتها بنيوياً.

ثمة أن هناك ضابطاً مشتركاً يحكم دلالة مفهوم السياسة الخارجية جنباً إلى جنب مع عنصر فن التعامل مع الدول الأخرى، وهذا الضابط المشترك هو أن هذا التعامل إنما يجري على مقتضى المصالح القومية، التي تعد بحق المحرك الأساسي الذي يقف خلف السياسات الخارجية للدول؛ فكلها دون استثناء إنما تمارس سياسة خارجية "غائية" مقصدها الرئيس هو حماية أو تحقيق مصالحها القومية، حتى وإن تفاوتت هذه المصالح القومية بصورة نسبية فيما بين وحدات السياسة الخارجية[1].

إن اكتشاف مواطن الخلل يستدعي عملاً دؤوباً من أجل وضع استراتيجية لتحديد أهداف واتجاهات السياسة الخارجية؛ لأن السياسة الخارجية لأية دولة يمكن أن تخفق احياناً وتنجح احياناً تبعاً لطبيعة الوضع السياسي الداخلي وصراعات القوى المتنفذة، والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية[2].

لذلك لا بد من المواءمة بين بعض عناصر عملية صنع هذه السياسة؛ فمنها ما يوائم بين ما تسعى إليه الدول "أهداف السياسة الخارجية" وبين ما تتيحه لها معطيات الوضع الدولي "إنجازات وعوائد السياسة الخارجية"، أو ما يلائم بين هدفين من أهداف هذه السياسة "المحافظة على الوضع الراهن في مقابل تغيير هذا الوضع"، أو ما يلائم بين مصالح الدولة وغيرها من وحدات السياسة الخارجية، أو ما يلائم ويوازن

([1]) خليل عبد المنعم مرعي، مصدر سبق ذكره، ص 93.

([2]) قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من١٤ تموز1958– 8 شباط ١٩٦٣، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨)، ص471.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بين واجبات الدولة والتزاماتها الخارجية وبين قدرة الإدارة القائمة فيها على نقل وتنفيذ هذه الالتزامات على مستوى السلوك الخارجي. وهذا ما ذهب اليه الدكتور "إسماعيل صبري مقلد" بالقول "أن السياسة الخارجية هي الملائمة المستمرة بين ما تسعى إليه الدولة وتحاول الحصول عليه من خلال الآخرين، وما تتيحه معطيات الوضع الدولي القائم وظروف هذا الواقع"[1]. وهذا ما أكده "وارتر ليبمان" في مصنفه الصادر عام 1993، بعنوان "السياسة الخارجية الأمريكية" United States Foreign Policy حينما أوضح في مقدمته أن السياسة الخارجية إنما يقصد بها "خلق نوع من التوازن والمواءمة بين الالتزامات الخارجية للدولة، وقدرة الإدارة القائمة فيها على نقل هذه الالتزامات وتنفيذها على مستوى السلوك الدولي بمقدرة تفوق ما تحتاجه هذه الالتزامات الخارجية بالفعل[2].

وفي ضوء ذلك يجب أن يكون هناك توازن وتشابك بين السياسات الخارجية للدول، وما تتيحه اعتبارات المواءمة والملائمة من توكيد التفاعلات المتبادلة والمعقدة بين السياسات التي تميل بالفعل إلى هذه المواءمات؛ سواء على مستوى المصالح القومية للدول المعنية، أم على مستوى ما تتوخاه الدولة وتنشده من أهداف في مجال السياسة الخارجية وما يتسنى لها تحقيقه من هذه الأهداف تبعاً لمواردها وإمكاناتها المتاحة، أم على مستوى أهداف هذه السياسة ذاتها.

وإن عناصر هذه المواءمات ومقوماتها لا ينفي بعضها البعض الآخر، بل تتكامل وتتلاقى فيما بينها، لتشكل ثلاثة مستويات متصاعدة في صناعة السياسة الخارجية:

أولها: يشكل قاعدة مواءمات المصالح القومية المتناقضة أو المتداخلة أو المتوافقة بين الدول وغيرها من وحدات السياسة الخارجية.

وثانيها: مستوى الوسط الذي ينطلق من مواءمات المصالح القومية النسبية للدولة وسواها إلى المواءمة بين أهداف السياسة الخارجية ذاتها التي تستقطب في مجموعتين من الأهداف: الحفاظ على ما هو قائم أو تغيير الوضع القائم.

ثالثها: مستوى القمة الذي يواءم بين الأهداف والالتزامات المنشودة وما تيسر تحقيقه منها في ضوء إمكانات الدولة وقوتها وحسن إدارتها لهذه العملية.

([1]) اسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية 2013)، ص ص14-15.

([2]) نقلا عن: احمد شوقي الحفني، الأمن القومي: دراسة نظرية في الاصول والمفاهيم، مجلة المنار، العدد 39-40، (بيروت: نيسان/ أبريل ١٩٨٨)، ص ص 33-٣٤.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وفي ضوء ذلك يجب أن يكون هناك توازن وتشابك بين السياسة الخارجية ، وما تتيحه اعتبارات المواءمة والملائمة من توكيد التفاعلات المتبادلة والمعقدة بين السياسة التي تميل بالفعل إلى هذه المواءمات؛ سواء على مستوى المصالح القومية، أم على مستوى ما تتوخاه الدولة وتنشده من أهداف في مجال السياسة الخارجية وما يتسنى لها تحقيقه من هذه الأهداف تبعاً لمواردها وإمكاناتها المتاحة، أم على مستوى أهداف هذه السياسة ذاتها.

ووفقاً لما سبق يسعى العراق لتعزيز فرص الارتقاء بالفعل السياسي والانتقال من مجرد طرف اقليمي هامشي نحو فاعلية محورية تسهم في ضبط ايقاع التحالفات الاقليمية، انطلاقاً من ادراك حقيقي لأهمية تبلور سياسة متزنة توظف ما هو متحقق من مكاسب على المستوى الاقليمي بهيكليته الجديدة وعناصر القوة الجيواستراتيجية، وبهذا يكون العراق قد حقق استجابة بنيوية في الوصول الى تطلعات السياسة الخارجية.

وانطلاقاً من هذه الرؤية تتجه السياسة الاقليمية العراقية إلى اداء دور إقليمي فعال، ضمن رؤية أوسع لتشكيل صيغة مختلفة للتفاعلات الاقليمية، والتي تستند على مبدأ الحراك الفاعل دون الوقوع في تخندقات المحاور بأشكالها التي ستنعكس بشكل أو بآخر على المكانة الإقليمية المرتقبة للعراق. استناداً الى ان للعراق اهداف ومصالح يسعى الى تحقيقها عبر صياغات استراتيجية وسياسة خارجية متسقة مع اهداف واتجاهات السياسة العراقية بصيغتها المستقبلية في تحالفات متشابكة وعلاقات متداخلة تؤثر بعضها بالبعض عبر تبني انموذج التوازن الفعّال.

وبناءً على ذلك فلا بُد أنَ تتوفر جملة من الثوابت التي ينبغي أنَ تستند اليها السياسة الاقليمية العراقية عند وضع وصياغة اهدافها واتجاهاتها، هذه المرتكزات أو الثوابت ستحدد ضوابط وآليات التعامل الخارجي في مستواه الاقليمي على وجه التحديد، فعملية الحراك العراقي في مجاله السياسي ستحدد بلا شك طبيعة وسلوك التجاوب مما سيترتب عليه ايجاد أطر معتمدة لعملية التوازن المقبل في لعبة التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط في ظل البيئة الإقليمية للعراق التي تشهد صراعات عديدة، داخلياً وإقليمياً ودولياً. فهناك صراع دائم قاد نحو توتر واضطراب أمني واختلال في الأدوار الاقليمية والتوسع الجغرافي، مما ادى الى بروز ادوار جديدة وتدخل بالشؤون الداخلية[1].

[1] () السيد صباح النور، علاقات العراق الخارجية ومستقبلها، مصدر سبق ذكره.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وتقودنا هذه المعطيات الى الحديث عن معادلة التوازن الاقليمي التي سيتحدد جزء كبير من خصائصها البنيوية والوظيفية من طبيعة المصالح التي تنشدها القوى الاقليمية والدولية وهيكلية توازنها ضمن النطاق الاقليمي، فالتوازن الاقليمي ليس بمعزل عن التوازن الرئيس الذي يعمل على المستوى الدولي والذي يستمد استقراره وتغيره من الصراعات الاقليمية والادوار الدولية[1].

- **الخاتمة والاستنتاجات:**

ختاماً، يمكن القول إن العلاقات العراقية – العربية تتسم بتعقيدها وتداخلها مع العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر في السياسة الخارجية للعراق. فقد شهدت هذه العلاقات تحولات كبيرة نتيجة للتحديات الأمنية والاقتصادية، فضلاً عن الضغوط الإقليمية والدولية التي أثرت في قدرة العراق على تحقيق توازن بين الحفاظ على استقلالية سياسته الخارجية والتفاعل مع القوى الإقليمية والدولية. وقد أظهرت الدراسة أن العراق يسعى، رغم هذه التحديات، إلى تعزيز دوره الإقليمي وتحقيق توازن بين مصالحه الوطنية ومتطلبات التعاون العربي في ظل التغيرات الجيوسياسية.

من خلال تناول العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية العراقية، من الممكن أن تتضح الآليات التي يعتمدها العراق في استجابته للتحديات المختلفة، سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو في سياق الدور العربي المشترك. كما أن دراسة هذه العلاقات تكشف عن الفرص والتحديات التي يواجهها العراق في تعزيز مكانته ضمن الإطار الإقليمي، مع السعي لتحقيق استقرار أكبر في ظل التقلبات السياسية التي تشهدها المنطقة.

إن نجاح العراق في التعامل مع هذه المتغيرات يعتمد على قدرته على بناء علاقات متوازنة ومرنة تمكنه من مواجهة التحديات الإقليمية والدولية بفعالية، وتساهم في تعزيز دور العراق على الساحة العربية والإقليمية. وفي ضوء ذلك توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:

1- افرز تغير التوازن في المنطقة تداعيات كثيرة، ليس فقط على المستقبل السياسي للعراق بل على مستوى النظام الإقليمي بمعناه الواسع. فخروج العراق من خريطة التوازنات الإقليمية نتج عنه أوضاعاً جديدة سواء صعوداً لبعض القوى أو هبوطاً للبعض الأخر.

2- في أحيان كثيرة تقف المحددات عائقاً أمام رغبات صانع القرار السياسي الخارجي وتحول دون تحقيق توازن في مصالح الدولة مع محيطها الخارجي.

[1] () باسل حسين، عملية الفجر الجديد: الانسحاب الأميركي من العراق نتائجه وتداعياته، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)، متاح على الرابط التالي: http://aljazeera.net/NR/exeres/37056E46-0C12-43D7

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

3- لنجاح السياسة الخارجية لا بد أن تتوافر الاستمرارية والمرونة، فثبات السياسة الخارجية لمرحلة معينة والسير نهج بشكل منتظم يحقق ذلك نجاح تلك السياسة، وبخلاف ذلك تصبح مصالح البلاد عرضه للأهواء والتغيرات.

التوصيات:

1- التأكيد على أهمية تفعيل الدبلوماسية العراقية في إطار الإقليم العربي لتحقيق الاستقرار والتوازن في السياسة الخارجية في ضوء البيئة الإقليمية الجديدة.

2- تنويع الشركات الاقتصادية مع الدول العربية للحد من التأثيرات السلبية للاعتماد على اطراف اقليمية بعينها.

3- اعتماد استراتيجية واضحة لإدارة العلاقات مع القوى الاقليمية غير العربية (ايران وتركيا)، بما يحقق توازناً في السياسة الخارجية العراقية دون بالعلاقات العراقية – العربية.

4- دعم الاستقرار الداخلي كأولوية لتعزيز مكانة العراق الخارجية، إذ يساهم الاستقرار السياسي والامني في تقوية دور العراق اقليمياً وعربياً.

References:

1- Ahmed Shawqi Al-Hafni, National Security: A Theoretical Study of Principles and Concepts, Al-Manar Magazine, Issues 39-40, (Beirut: April 1988.(

2- Ahmed Youssef Mohamed Abdel Nabi, The Development of the Concept and Applications of the Balance of Power in the International System, International Politics Magazine, Issue 220, (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, April 2020.(

3- Ismail Sabry Moqalled, Foreign Policy: Theoretical Principles and Practical Applications, (Cairo: Academic Library, 2013.(

4- Basil Hussein, Operation New Dawn: The US Withdrawal from Iraq, Its Results and Implications (Doha: Al Jazeera Center for Studies), available at the following link: http://aljazeera.net/NR/exeres/37056E46-0C12-43D7

5- Haider Alwan Hussein, The Implications of Political Discourse on Societal Peace in Iraq, Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, Volume 8, Special Issue on the First International Conference of Anbar University, (Anbar University, College of Law and Political Science, 2018.(

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

6- Haider Ali Hussein, Future Trends in Iraq's Regional Relations, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Issue 61, (Baghdad: Al-Mustansiriya University, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, 2018.(

7- Kholoud Muhammad Khamis, Iraqi Foreign Policy towards the Kingdom of Saudi Arabia after 2003, International Studies Journal, Issue 44, (University of Baghdad: Center for International Studies, 2010.(

8- Khalil Abdel Moneim Marei, A Review of Contemporary Trends in Defining Foreign Policy, Scientific Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Volume 3, Issue 6, (Alexandria: Faculty of Economics and Political Science, Alexandria University, 2018.(

9- Rashid Al-Khayoun, Against Sectarianism: Iraq: The Post-April 2003 Controversy, (Beirut: Madarek Publishing and Distribution, 2011.(

10- Salem Matar Abdullah, Desires and Determinants in the Making of Iraqi Foreign Policy from the Perspective of the Balance of Interests, Journal of International Studies, Issue 92, (University of Baghdad, Center for Strategic and International Studies, 2023.(

11- Shamsa Bouchnafa, Change in Foreign Policy: A Theoretical Study, Algerian Journal of Security and Development, Issue 4, (Algeria: University of Batna 1, Research Laboratory/Security in the Mediterranean Region, January 2013.(

12- Sabah Abbas, Introduction to Foreign Policy: A Study of Foreign Political Behavior, (Baghdad: Al-Kitab Press, 2014.(

13- Abbas Jawad Saywan, "Sociological Factors and Their Impact on Political Decision-Making: Iraq after 2003 as a Model," unpublished doctoral dissertation (Baghdad: College of Political Science, University of Baghdad, 2019.(

14- Abdul Amir Mohsen Jabbar Al-Asadi, "Towards Building a Regional Strategy in Iraqi Foreign Policy after 2003," Political and International Journal, Issues (26-27), (Baghdad: College of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2015.(

15- Ali Faris Hamid, "Iraqi Foreign Policy after 2014: New Opportunities and Complex Challenges," in a group of authors, Iraqi Foreign Policy after 2014 (Berlin: Arab Democratic Center, 2018.(

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

16- Qahtan Ahmad Sulaiman al-Hamdani, Iraqi Foreign Policy from July 14, 1958 to February 8, 1963 (Cairo: Madbouly Library, 2008.(

17- Kawthar Abbas al-Rubaie, Iraqi Foreign Policy between Constraints and Opportunities, Journal of International Studies, Issue 44, (Baghdad: University of Baghdad, Center for Strategic and International Studies, 2010.(

18- Latif al-Qassab, Iraqi Foreign Policy and Strategic Respect (Cairo: Future Center for Studies, 2011), available at: http://mcsr.net/about/aboutus.html

19- Muhammad al-Saeed Idris, The Future of the Arab System between New Developments in the Structure of the Global System and the Repercussions of the Arab Revolutions (Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, January 3, 2015.(

20- Mustafa Ibrahim Salman Al-Shammari, The Impact of the Security Factor on Iraqi Foreign Policy Since 2003, Tikrit Journal of Political Science, Issue 25, (Salah al-Din: Tikrit University, College of Political Science, September 2021.(

21- Younis Al-Hariri, Relations between Iraq and its Gulf Surroundings after the Occupation, in Iraq and its Arab Surroundings in a Changing World, (Mosul: University of Mosul, Center for Regional Studies, 2011.(

22- Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0